گوڤارا ئەکادیمی یا زانکویا نەوروز (المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز)، پ.١٢ ژ.٤، ٢٠٢٣
https://doi.org/10.25007/ajnu.v12n4a1109
e-ISSN: 2520-789X ،CC BY-NC-ND 4. 0. – المشاع الابداعي النسبي
حقوق الطبع والنشر ©2017. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة

مدى تبني المصارف التجارية العراقية لمعيار IFRS9 بند تنبؤ بالخسائر الأئتمانية - دراسة أستطلاعية لأراء عينة من المصارف العاملة في أقليم كوردستان العراق

سفين صديق حسن ، قسم المحاسبة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة دهوك ، اقليم كوردستان، العراق
د. حسين امين حسين ، قسم المحاسبة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة دهوك ، اقليم كوردستان، العراق

المستخلص

يهدف البحث الى مدى تبني المصارف التجارية العراقية لمعيار IFRS9 بند تنبؤ بالخسائر الأئتمانية للمصارف العاملة في أقليم كوردستان العراق، ويسلط البحث الضوء على معطيات تطبيق هذا المعيار على وفق أسس الفكر المحاسبي، إذ تعد متطلبات تطبيقه تحديا كبيرا للمصارف التجارية العاملة في العراق بشكل عام و أقليم كوردستان بشكل خاص والتي تم تناولها ضمن الإطار النظري والأستطلاع الميداني ضمن هذا البحث، وقد عرض البحث موقف المصارف العراقية من تطبيق هذا المعيار ومدى التزامهم بتطبيقها، وتوصل البحث لمجموعة من النتائج أهمها وجود تأييد عالي من قبل المصارف التجارية العاملة في أقليم كوردستان على تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية كما تبين ان ثلث المستجبين لا يقومون بتبنى تطبيق المعيار IFRS9 في مصارفهم وأنما يطبقون المعايير خارج تعليمات الجهات الرقابية المحلية والدولية، كما قدم البحث مجموعة من المقترحات تمثل أهمها بضرورة قيام البنك المركزي بتوجه المصارف التجارية والزامها بتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية وفي مقدمتها معيار IFRS9 وتقديم رؤية استراتجية مبنية على التنبؤ بالخسائر الائتمانية لكي تتوافق مع متطلبات معيار IFRS9.

الكلمات المفتاحية: معايير المحاسبة الدولية ، IFRS9 لابلاغ المالي الدولية ، التعثر الأئتماني ، بند الخسائر الأئتمانية المتوقعة، المصارف التجارية .

1. المقدمة

تؤدي المعايير المحاسبية وظيفة حيوية في مجالات التخطيط والرقابة على أنشطة الشركات بمختلف أشكالها ومسمياتها القانونية والتجارية، إضافة إلى ما تحققه من عدالة لكافة الجهات ذات العلاقة بعمل تلك الشركات في عرض المعلومات المطلوبة من قبلهم، وقد حققت معايير الإبلاغ المالية الدولية انتشاراً واسعاً في مختلف دول العالم مما لها من أثربالغ في تحسين التقارير المحاسبية والمالية والرقابة عليها التي يقدمها النظام المحاسبي على الصعيدين المحلي والدولي وعن طريق عرض القوائم المحاسبية والمالية بطريقة شفافة وعلى درجة عالية من الدقة مما يشجع المستثمرين على الاستثمار في الأسواق المالية وبالتالي رفع مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى الدول التي تطبق فيها تلك المعايير.

من جانب آخر فإن عدم إدراك عدد من إدارات المصارف العاملة في إقليم كوردستان العراق والمنضوية في سوق العراق للأوراق المالية لأهمية معايير الإبلاغ المالية الدولية وبالذات معيار IFRS9 في عملها وعدم تطبيق متطلباته من قبلهم سوف يساهم في تعرض تلك المصارف للعديد من المشاكل التي تنعكس سلباً على عملياتها وأدائها ، لذا نجد اليوم أن هناك حاجة ماسة للعمل بموجب تلك المعايير من قبل المصارف التجارية باعتبار أن ما تقوم به من عمليات ائتمانية تمثل أهم وأقدم الأنشطة والوظائف التي دأبت على أدائها تلك المصارف .

وتتناول البحث الحالي تشخيص مدى تبني المصارف التجارية العراقية لمتطلبات تطبيق العيار IFRS9 وخاصة المصارف العاملة في أقليم كوردستان العراق والمسجلة في سوق العراق للأوراق المالية ، وتحقيقا لمتطلبات البحث فقد شملت هيكلية البحث أربعة محاور ، تضمن المحور الاول الإطار المنهجي للبحث وقسم إلى منهجية البحث والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث، وعنى المحورالثاني بموضوع المعايير الابلاغ المالي الدولية IFRS9،أما المحور الثالث فقد خصص لجانب التطبيقي للبحث معززا بالتحليلات الإحصائية المناسبة، وتختتم الدراسة بامحور الرابع الاستنتاجات والمقترحات ذات العلاقة.

2. الاطار المنهجي للبحث

1.2 مشكلة البحث: يعد الائتمان من أهم الوظائف المصرفية وأقدمها كما أنها تمثل المصدر الرئيس للعوائد التي تجنيها المصارف التجارية من عملياتها وأنشطتها، من جانب آخر فهي تمثل جانباً كبيراً من المخاطر التي تصيب تلك المصارف وما ينتج عنها من خسائر ائتمانية قد تعصف بتلك المصارف وتحيلها إلى الإفلاس كما حدث في أزمة المصرفية عام 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية والتي عصفت بأكبر المصارف العالمية نتيجة لعدم توقعها للخسائر الائتمانية بسبب التوسع غير المدروس للائتمان، مما حدا بالمؤسسات الرقابية العالمية إصدار العديد من التعليمات والإجراءات والتشريعات والقواعد التي الزمت بموجبها المصارف التجارية بتطبيقها ضمن ما تقوم به من عمليات مصرفية. لذلك تدور مشكلة البحث الحالي في التعرف على مدى تطبيق المصارف التجارية العراقية والعاملة في إقليم كوردستان من اعتماد إجراءات تطبيق توقع الخسائر

الائتمانية وعلى ضوء متطلبات معيار الابلاغ المالي IFRS9 وذلك لكي تؤدي دورها الفاعل في استدامة التنمية الاقتصادية للإقليم. ومن هذا المنطلق فإن مشكلة الدراسة ترتسم معالمها في التساؤلات الآتية:

1. هل تقوم المصارف التجارية العاملة في الإقليم بالتنبؤ بالخسائر الائتمانية المتوقعة وتطبيق معيار IFRS9 للإبلاغ المالي؟ وهل تقوم بأداء عملياتها الائتمانية على وفق متطلبات هذا المعيار؟

2. هل أن تطبيق معيار IFRS9 يساعد في تقديم المعلومات اللازمة للمصارف التجارية في رسم سياساتها المصرفية؟

2.2 أهمية البحث

تتضح الأهمية من خلال دراسة حالة المصارف التجارية العراقية ومدى التزامها بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، مع التركيز على بند الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن معيار FRS9 في المصارف التجارية ، كما يكتسب االبحث الحالي أهميته في الآتي:

- تأتي أهمية البحث من تناوله لموضوع حيوي في بيئة المصارف التجارية العراقية والمتمثل بالتنبؤ بالخسائر الائتمانية المتوقعة وعلى وفق معيار الإبلاغ المالي IFRS9
- عرض وجهات النظر المختلفة بخصوص مفهوم معيار الإبلاغ المالي IFRS9 وفلسفته يعد ذو أهمية لكل من العاملين في المصارف التجارية والمتخصصين في دراسة الموضوع.
- ان التطبيق الميداني للبحث في مصارف الإقليم يعد ذو أهمية باعتباره مجالاً بحثياً مهماً كونه يساهم في توضيح المتطلبات اللازمة لتطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS9 .
- كما تأتي أهمية البحث من خلال ما يقدمه من استنتاجات ومقترحات للمسؤولين في المصارف التجارية في الإقليم ذات الصلة بمعيار الإبلاغ المالي IFRS9.

2.3 أهداف البحث

يسعى البحث الحالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي من أهمها ما يلي:

- وضع التأطير النظري والمعرفي لموضوع التنبؤ بالخسائر الائتمانية المتوقعة وذلك بمراجعة النظريات والدراسات ذات الصلة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية، مع التركيز على متطلبات تطبيق المعيار IFRS9 في المصارف التجارية والتي تناولتها الأدبيات المحاسبية والمالية.
- استطلاع آراء المديرين والمسؤولين عن السياسات الائتمانية في المصارف المستجيبة وذلك للتعرف على العوامل التي تساهم في تطبيق المعيار IFRS9 وتلك التي تعيق تطبيقه.
- تحليل البيانات التي تم جمعها باعتماد استمارة الاستبيان وذلك للتعرف على النتائج ومناقشتها من اجل الخروج بعدد من الاستنتاجات ذات الصلة بموضوع البحث.
- وضع عدد من المقترحات التي تساهم في المساعدة على تطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS9 لدى المصارف التجارية في الإقليم.

2.4 فرضيات البحث

وضعت عدد من الفرضيات استكمالاً لمتطلبات البحث والتي سيتم اختبارها عند مستوى معنوية 0.05، وهي كالآتي:

- **الفرضية الرئيسة الأولى:** تختلف أراء أفراد العينة في المصارف التجارية المبحوثة تجاه وصف متطلبات تطبيق بند الخسائر الائتمانية المتوقعة لمعيار الإبلاغ المالي (IFRS9).
- **الفرضية الرئيسية الثانية:** تختلف أهمية مستويات ومديات تطبيق بند الخسائر الائتمانية المتوقعة لمعيار الإبلاغ المالي (IFRS9) على وفق أراء العينة في المصارف المبحوثة.

- **الفرضية الرئيسية الثالثة:** توجد فروقات معنوية ذات دلالة احصائية في أراء عينة البحث تجاه تطبيق بند الخسائر الائتمانية المتوقعة لمعيار الإبلاغ المالي (IFRS9).

2.5 . حدود البحث: ترتسم حدود الدراسة في الجوانب التالية:

1. الحدود الموضوعية والتي تتمثل بموضوع التنبؤ بالخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن معيار الإبلاغ المالي IFRS9 وما يتصل به من مفاهيم وإجراءات لتطبيقه..

2. الحدود البشرية وتمثلت بعينة البحث من مديري المصارف التجارية المبحوثة ومعاونيهم ومسؤولي قسم الائتمان في تلك المصارف.

3. الحدود المكانية وتشمل عينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية والعاملة في إقليم كوردستان - العراق.

4. الحدود الزمانية وتشمل فترة إعداد البحث منذ 2020/4/1 ولغاية 2021/4/1.

2.6مجتمع البحث وعينتها

يتمثل ميدان الدراسة بالقطاع المصرفي والعامل في إقليم كوردستان - العراق، بينما يتكون مجتمع الدراسة من كافة المصارف التجارية العاملة في الإقليم، حيث تم انتخاب عينة من تلك المصارف التجارية والبالغ عددها (11) مصرفا وقد تمثلت عينة البحث بمديري المصارف التجارية ومعاونيهم ومسؤولي قسم الائتمان في تلك المصارف حيث تم توزيع (80) استمارة، أعيد منها (74) وبعد التدقيق تبين أن عدد الاستمارات الصالحة للتحليل قد بلغت (73) استمارة أي أن نسبة الاستجابة قياساً بالاستمارات الموزعة بلغت (92.5%)، وبذلك فإن عينة البحث النهائية بلغت (73) فرداً.

3. الجانب النظري

3.1 الدراسات السابقة : تمثل الدراسات السابقة العمق النظري للأفكار والمرتكزات الرئيسية للتعرف على عدد من الدراسات ذات العلاقة بمعيار الابلاغ المالي الدولية IFRS9 من أجل تسليط الضوء على ما أنجزة، الأخرون من دراسات وبحوث نظرية وميدانية ذات صلة بموضوع بحثنا الحالي وما توصلوا إليه من استنتاجات وتوصيات.

- **دراسة (شاهين والبغدادي) سنة (2020) بعنوان (القياس المحاسبي لمخاطر الأئتمان في ضوء معايير الرقابة المصرفية لبازل والمعيار الابلاغ المالي الدولي (IFRS9))** هدفت الدراسة إلى تعزيز قياس المحاسبي لمخاطر الائتمان في المصارف التجارية المصرية وفقا لمتطلبات بازل والمعياررقم (9)، وتناولت الدراسة تقيم إدراك المصارف التجارية العاملة في مصر لبيان المتطلبات والمبادىء الرقابية الخاصة بالمعيار IFRS9، وتوصلت الدراسة إلى إدراك المصارف بشكل مقبول به لمتطلبات نموذج الخسائرالأئتمانية المتوقعة الخاص بمعيار الابلاغ المالي الدولية، والتوجيهات والإرشادات الخاصة بالمعيارعند قياسه، وكذلك قيام المصارف بتخفيض حد مخصصات الائتمان للعام (2018) مقارنة بالعام (2017) لتكوين احتياطي مخاطر لمعيار الابلاغ المالي الدولي لمواجهة الخسائر الأئتمانية المتوقعة .

- **دراسة (Gomaa& et al) سنة (2019) بعنوان (الفعالية المحتملة لاستبدال نموذج الخسائر الأئتمانية المتحققة (ICL) للمعيار المحاسبية الدولي (IAS39) بنموذج الخسائر الأئتمانية المتوقعة (ECL) للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) (Testing the Efficacy of Replacing the Incurred Credit Loss Model with the Expected Credit Loss Model)** هدفت الدراسة إلى دراسة الفعالية المحتملة لأستبدال نموذج الخسائر الأئتمانية المتكبدة ضمن معيار المحاسبة الدولي (IAS39) بنموذج الخسائر الأئتمانية المتوقعة للمعيار (IFRS9)، وتحليل أثار المرونة المتزايدة بموجب نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على إدارة الأرباح، وتوصلت الدراسة إلى أن أستبدال نموذج (ICL) بنموذج (ECL) يزيد من المخصصات كما أن ممارسات إدارة الأرباح هي أقل مما كان متوقعا في ظل نموذج الخسائر الائتمانية المتحققة (ICL).

- **دراسة (تومان) أجريت في سنة (2018) بعنوان (أثر تطبيق المعيار الدولي للابلاغ المالي رقم 9 الادوات المالية على المحافظ الائتمانية للمصارف العراقية الخاصة)** هدفت الدراسة الى تحديد أهم المتطلبات الفنية لتطبيق المعيار الدولي رقم (9) ووصول الى أهم الخطوات والاجراءات الواجب تنفيذها لتهيئة البيئة العراقية لتطبيق المعيار الدولي رقم 9، وتوصلت الدراسة على أن المعيار الدولي رقم 9- الادوات المالية يستند على المنهج جديد في قياس مخصص مخاطر الائتمان، هو منهج الخسائر المتوقعة (الاعتراف المبكر) كبديل عن منهج الخسائر المتكبدة ويتم الاعتراف بالخسائر المتوقعة من الائتمان بعد الاعتراف الاولي عند تأريخ كل تقرير على وفق أسلوبين : أسلوب الخسائر المتوقعة ل (12) شهر وأسلوب الخسائر المتوقعة على مدي عمر الائتمان واستنتجت الدراسة بقيام البنك المركزي العراقي بإصدار إرشادات وتوجهات عن تطبيق المعيار، وتحديد متطلبات تنفيذه لتهيئة بيئة العملاء لعراقية للتطبيق على ان تتصدر ذلك الطلب من المصارف بإعداد دراسة للاثر المتوقع من تطبيق المعيار الجديد.
- **دراسة (محمد وحامد) سنة (2017) بعنوان (دراسة تحليلية للأثارالمترتبة على تبني IFRS9 على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية)** هدفت الدراسة الى تحليل الأثار المتوقعة من تطبيق المعيار الدولي IFRS9 والذي حل محل المعيار الدولي IAS39 على المصارف العربية وتمثل متطلبات تطبيق هذا المعيار تحديا كبيرا للمصارف العربية في المجالات الائتمان والتمويل والنظم المحاسبية والمصرفية، واستنتجت الدراسة أن المعيار الدولي (IFRS9) يقدم مدخلا جديدا لتصنيف الموجودات المالية وربطها بخصائص التدفقات التعاقدية ونماذج الاعمال التي تستخدمها شركات الاعمال المختلفة، وبيان نسبة التغير في نموذج قياس الخسائر المتوقعة الواردة في IFRS9 يتوقع ان يحدث ذلك قيودا في السياسات الائتمانية تخوفا من المخاطر المستقبلية ، وتوصى الدراسة الى أهمية التعاون والتنسيق بين إدارة التمويل والائتمان والمخاطر والتقنية والادارة المالية في المصارف العربية من اجل اعادة النظر في سياسات تصنيف الائتمان وفق IFRS9.

3.2 اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- أختلفت دراستنا الحالية من حيث بيئتها وعينتها والمدة الزمنية لتحليل المتغيرات عن الدراسات السابقة.
- تركزت دراستنا على معيار بند الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن المعيار الابلاغ المالي الدولية IFRS9

لم تطرق الدراسات السابقة إلى تأثير تبني بند الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن المعيار رقم 9 في قياس الأدوات المالية لدى قطاع المصارف في مصارف ا لاقليم التجارية والمسجلة في سوق العراق للاوراق المالية ، بينما هذا البحث يتيح إمكانية تعرف آثار التحول إلى تطبيق من قبل المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية في قياس الأدوات المالية IFRS9 التي تمتلكها هذه المصارف

3.3 الإطار النظري لمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9

3.3.1 معيار الابلاغ المالي الدولي (IFRS9)

في بداية تسعينيات القرن الماضي و مع ظهور العولمة كظاهرة اقتصادية كبرى، وما تبعها من تحرر اسواق المال وشيوع التجارة الالكترونية والتعاملات المالية من خلال الانترنيت، فقد ظهرت أنواع جديدة من عقود ألأدوات المالية (Financial Instruments) أطلق عليها مصطلح (المشتقات المالية- Financial derivatives) والتي هي نوع من أنواع الموجودات والمطلوبات المحتملة، وقد انطوت الأدوات المالية الجديدة على الكثير من التعقيدات الفنية والقانونية والمحاسبية على خلاف الأدوات المالية الأساسية التي كانت تتسم بالبساطة و الوضوح و سهولة المعالجات المحاسبية. لقد شكل ظهور هذه الأدوات تحديا كبيرا لمهنة المحاسبة وقد أثر ذلك على بعض المبادئ التي تقوم عليها المحاسبة ومنها مبدأ التكلفة التاريخية الذي أصبح يواجه انتقادات عديدة في مقدمتها عدم انسجامه مع متطلبات التطور الاقتصادي والتغيرات في هياكل واليات أسواق المال، وبالأخص عدم تلبية متطلبات أسواق المشتقات المالية التي لم تكن موجودة من قبل. و نتيجة لذلك بدأ التوجه نحو تقبل القياس بالقيمة العادلة و الخروج على قدسية مبدأ التكلفة التاريخية، وذلك كمطلب أساسي في اثبات الأحداث و العمليات المالية كي تكون أكثر دقة و أقرب إلى الواقع وفقا للظروف المستجدة مما يحقق صدق و موثوقية البيانات المالية. واستجابة لهذه المتطلبات شرعت لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IFRS)التي تم تغييرها منذ عام 2001 إلى(IASB) مجلس معايير محاسبة الدولية) بعمل دؤوب و مخاض طويل للتصدي لمشكلة المحاسبة عن الأدوات المالية. (عرنوق وحمادة ،2014).

3.3.2 هدف المعيار (IFRS 9) : يمكن أن نبين أهم هذه الاهداف بالاتي:

- وضع اسس المعالجة المحاسبية للموجودات والمطلوبات المالية بما يوفر معلومات مالية ملائمة ومفيدة للاطراف المستفيدة في تقييم مبلغ وتوقيت وعدم التأكد للتدفقات النقدية المستقبلية.(الشجيري ،:2020:465).

- تسهيل عمل مستخدمي البيانات المالية في تقدير المبالغ التدفقات النقدية الناتجة عن الموجودات المالية، وتوقيت تحقيقها وكذلك أحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)(Expected Credit Losses) . ومايتعلق بالتسهيلات الائتمانية. باضافة الى إحتساب القيمة العادلة للادوات المالية عدا التسهيلات الائتمانية (خضير ،2:2019).

ويرى الباحثين أن هدف المعيار يتبين من خلال تسهيل عمل المستخدمين للمعلومات
المالية وذلك من خلال وضع مجموعة من الاسس والمبادىء والمعالجات المحاسبية للموجودات والمطلوبات المالية وبغرض معرفة تقدير المبالغ والتوقيت والشكوك المتعلقة بالتدفقات النقدية للمصرف في المستقبل .

3.3.3 نطاق المعيار IFRS9 :

يجب أن يطبق هذا المعيار من قبل كافة الشركات على الأدوات المالية. وأن نطاق هذا المعيار يغطي جميع البنود التي تقع ضمن IAS39 الادوات المالية والقياس والاعتراف ، ويتضمن نطاق المعيار IFRS 9 على الموجودات الثابتة وكذلك المطلوبات المالية .(Subramina,Saliemnt، 2009: 1).

مما سبق ترى الباحثة أن المعيار IFRS9 يغطي كافة جوانب المعيار المحاسبة الدولي IAS39 إذ أنه يشمل كافة المراحل حيث أن بعض منها تم أعتماده كالمطلوبات المالية والتي تتعلق بالادوات المالية وبعض الاخر اجريت عليه بعض التغيرات .

3.3.4 مراحل أحتساب المخاطر والخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن IFRS9 : (European parliament,2015:15)(Farkars,2016:5)

هنالك ثلاثة مراحل لاحتساب المخاطر وخسائر الائتمان المتوقعة وهذة المراحل يمكن ان نختصرها فيما يلي :

المرحلة الاولى : يتم احتساب المخاطر والخسائر الائتمانية المتوقعة الحدوث لمدة 12شهر وتشمل هذة المرحلة نوعين : الاول الالتزام الطبيعي بالسداد .والثاني عند وجود مخاطر خفيفة لاتؤثر على السداد مثل سداد الكوبونات أو الفوائد.

المرحلة الثانية: في هذة المرحلة يتم أحتساب المخاطر أو الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل العمر الائتماني Life time، عمر القرض أو الرصيد القائم .

- يوجد مخاطر ائتمانية في هذة المرحلة لكن لم تصل إلى مرحلة التعثر ، أي هناك أثر جوهري لكن تحت المراقبة.

- تحتسب الخسائرالائتمانية المتوقعة على الادوات المالية التي يزيد عمرها عن (12) شهر ، في هذة الحالة نقوم بأحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للأداة المالية في بداية المدة (12) شهر بأعتبار أن تلك الاداة المالية في المرحلة الاولى ، أما في السنة الثانية أذا بقيت الاداة المالية في المرحلة الاولى فأيضا نقوم بإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للاداة المالية لمدة (12) شهر للسنة الثانية فقط ، بما أنه تم أحتساب المخصص للسنة لاولى ويكون هكذا حتى تاريخ أستحقاق الاداة المالية . أما إذا انتقلت الاداة المالية من المرحلة الاولى إلى المرحلة الثانية ،فهنا تحتسب المخاطر أو الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل عمر الاداة المالية وهنا نقوم بتكملة ألاحتساب:

مثلا : ان اداة ائتمانية عمرها 5 سنوات فلوافترضنا احتساب المخاطر أو الخسائر الائتمانية المتوقعة في المرحلة الاولى لمدة (12) شهر (للسنة الاولى) ومن ثم (12)شهر (للسنة الثانية) فإذا بقى الاداة المالي في المرحلة الثانية ولم ينتقل إلى المرحلة الثالثة فنقوم بالاحتساب المخاطر والخسائر الائتمانية المتوقعة للثلاث سنوات المتبقية ولا يتم إعادة الاحتساب ل (12) شهر السنة الاولى و(12) شهر للسنة الثانية بأعتبار أنه قد تم احتسابها في السابق حتى لايؤدي الى تضخم المخصص .

فهنا احتسبنا مخصص لاداة المالية للسنة الاولى ومن ثم للسنة الثانية وكان مخصص كلا السنتين من ضمن العمر الائتماني وعندما ينتقل العميل من المرحلة الاوالى الى المرحلة الثانية يكون الاحتساب تكميلي وهنا تختلف النسبة المخصص بين المراحل وكلما زادت الخسائر الائتمانية المتوقعة كلما زادت نسبة المخصص.

المرحلة الثالثة : إن المرحلة الاخيرة من تصنيف الائتمان حسب المعيار IFRS9 هي مرحلة التعثر ففي هذة المرحلة يتم أحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بعدما يتجاوز العميل المرحلة الاولى والثانية ، اي بمعنى وجود أثر جوهري ، وهنا يصبح العميل في المرحلة الثالثة أي العميل غير العامل (غير قادر على سداد الائتمان)

وهناك مجموعة من الشروط والمحددات التي يضعها المصرف لكي يتم الانتقال العميل مابين المراحل الثلاثة التي ذكرناها : مثلا : تلكؤ العميل في السداد، وتلكؤ العميل في السداد لفترة تزيد عن 50 يوم ، وأن يقوم العميل باعادة الجدولة أكثر من مرة وإذاحدث الامر مرتين ينتقل العميل فيها الى المرحلة الثانية وإذا زادت عن ذلك ينتقل الى المرحلة الثالثة وهنا يكون غير عامل، وأن يقوم العامل باعادة هيكلية والزيادة في أسعار السعر الفائدة .كلما تبتعد من المرحلة.

3.3.5 طرق تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS9 : يتم تطبيق المعيار بطريقتين أساسيتين اما بالطريقة المعدلة أوبطريقة التعديل الكامل للارقام وكما يلي : (الحضراوي، 2019: 82)(Beerbaum .D,2015:4)

- **الطريقة المعدلة (Modify Simple) :** في هذة الطريقة يتم المقارنة بين فترتين ماليتين وتكون مبسطة كأن تكون بين الفترتين مثل:
  - **31/12/2020 31/12/2019**
- **طريقة تعديل كامل الارقام (Return Full retrospective)** في هذة الطريقة يتم اعادة الإظهار بأثر رجعي (ويتم من خلال تصحيح الارصدة الافتتاحية للفترات السابقة أي بتصحيح الرصيد الافتتاحي للسنة الاولى والرصيد الختامي لها ومن ثم تصحيح االرصيد الختامي للسنة الحالية).

1/1/2019 31/12/2019 1/1/2020

التصحيح في الرصيد التصحيح في الرصيد التصحيح في الرصيد

الافتتاحي للسنة السابقة الختامي للسنة السابقة الافتتاحي للسنة الحالية

أ. معادلات الخاصة بإحتساب المخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية (ECL) : إن IFRS9 يبين لنا مجموعة من المعادلات الخاصة عند قيام باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وكما يلي :

الخسائر الائتمانية المتوقعة = إحتمالية التعثر * الرصيد عند التعثر * الخسارة عند التعثر

ECL = PD *EAD *LGD

- **إحتمالية التعثر Probability (PD) of Default:** (Frykstrom&Li,2018:4)

يقصد باحتمالية التعثر ان يتم أخذ البيانات السابقة للاداة المالية المعينة ومقارنتها مع متغير اقتصادي ، وبيانات مستقبلية لنفس الاداة ، ويعتمد أكثر على المتغير الاقتصادي الى أن يصل الى احتمالية التعثر وتكون على شكل نسبة مؤية، نقصد بالمتغير الاقتصادي (حجم التضخم ، حجم البطالة)، وكلما زادت احتمالية التعثر زادت درجة المخاطرة والعكس صحيح .

وهناك طريقتين أساسيتين لاحتساب أحتمالية التعثر (PD) :

الطريقة الاولى : Point in time (PIT): في هذه الطريقة يتم معرفتها في اي نقطة زمنية في المستقبل وتكون أكثر تطبيقيا لانها تكون ضمن فترة زمنية قصيرة، أما الاثر الاقتصادي للعميل يتم احتسابه للاداة المالية والاقتصاد لكن بنقطة زمنية معينة وبحقل مرتبط بالعميل او باداة المالية .

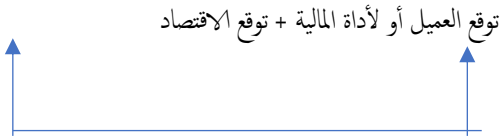

وهنا سيكون مؤشر Point in time حساس لأننا لم نأخذ أسوا توقع اقتصادي، و يكون التوقع مرتبط بحقل معين وبنقطة زمنية معينة ، ويكون النطاق الذي اخذناه ضيق لذا تكون حساسيته عالية .

الطريقة الثانية Through the cycle (TTC): تكون هذة الطريقة لفترات زمنية طويلة ويتم احتساب الاثر الاقتصادي للعميل والاقتصاد الشامل هنا لايتم أخذه بنقطة زمنية معينة ولاحقل مرتبط به وإنما يأخذ الاقتصاد بشكل شمولي مع أسوأ توقع إقتصادي .

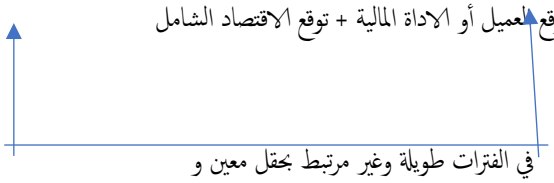

في هذة الطريقة يكون TTC غير حساس لاننا أخذنا أسوا توقع اقتصادي .

– **الرصيد عند التعثر Exposure at default (EAD)** : يمكن توضيح عملية أحتساب الرصيد عند التعثر من خلال المثال التالي:

منح قرض بسقف محدد بمبلغ 100,000 دينار والرصيد المستخدم 50,000 دينار ،ونسبة الاستغلال 70%.

(50,000*%70) =35,000

الرصيد عند التعثر 85,000=35,000+50,000

هنا يجب على البنك إعداد دراسة بشأن السنوات السابقة للسقوف الائتمانية لمعرفة النسب الائتمانية ، وفي حالة عدم وجود دراسة نقوم باستغلال المبلغ باشكل الكامل أي(100,000)كاملا وإذا كان هناك دراسة نطبق عليها المعادلة المذكورة .

- **الخسارة عند التعثر (LGD) Loss Given Default**:

هنا يتم احتساب الخسارة عند التعثر بنسبة مئوية وتتحكم فيها الضمانات، و المعيار IFRS9 لم يحدد ضمانات معينة لذلك الاعتماد على الضمانات التي أقرتها لجنة بازل وهي عادة تكون (عقارات ، ذهب ، أسهم) والكفالة لاتعد ضمان كونها غير معترف بها من قبل لجنة بازل .مثال على ذلك :

منح قرض بضمانات عقارية والضمانات تغطي 80% من اجمالي القرض فيتم أخذ مخصص 20% فقط ، واذا كان الضمان أعلى من القرض هنا لايدخل ضمن المعيار ولايتم احتساب المخصص له لتغطية المخاطر أو الخسائر الائتمانية المتوقعة .

4. الجانب التطبيقي

4.1 أراء المصارف عينة البحث:

بهدف الحصول على بيانات الجانب الميداني الخاصة بمعيار الابلاغ المالي الدولية IFRS9 وتحليلها تم الاعتماد على أستمارة الاستبيان ولمناقشة نتائج وصف فقرات الاستبانة وعلى وفق معطيات نتائج استطلاع آراء ذوي العلاقة في المصارف عينة الدراسة والتي كانت نتائجها كالأتي:

1. يتضح من النتائج في الجدول (1) أن هناك شدة اتفاق بين افراد العينة تجاه وصف العبارة (1) والتي تنص على (أن المستجيبين يرون بضرورة تطبيق معايير (IFRS9) في المصارف التجارية العراقية)، حيث بلغت نسبة الاتفاق (95.8%) مقابل عدم اتفاق (2.8%) على مضمون هذه العبارة، مما يدل على التأييد العالي من قبل عينة الدراسة على أنه من الضروري تطبيق المعايير الدولية في المصارف التي يعملون فيها.

الجدول 1: وصف الفقرة (1) في الاستبانة

فئات الاستجابة	تكرار	النسبة %
لا أتفق بشدة	1	1.4
لا اتفق	1	1.4
غير متأكد	1	1.4
أتفق	45	61.6
اتفق بشدة	25	34.2
المجموع	73	100.0

المصدر:إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

2. تظهر نتائج الجدول (2) أن هناك اتفاق بين افراد العينة تجاه وصف العبارة (2) والتي تنص على (أن المصارف تقوم بتطبيق معيار IFRS9 على وفق تعليمات الجهات الرقابية المحلية والدولية.)، حيث بلغت نسبة الاتفاق (64.4%) مقابل عدم اتفاق (5.4%) على مضمون هذه العبارة، مما يدل على وجود أتفاق متوسط المستوى من قبل عينة الدراسة على تطبيق المعيارIFRS9 وفق تعليمات الجهات الرقابية المحلية والدولية ، وأن هناك نسبة تقارب ثلث المستجيبين لا تتفق على تطبيق المعيار في مصارفها وأنها تقوم بتطبيق المعيار خارج تعليمات الجهات الرقابية المحلية والدولية .

الجدول 2: وصف الفقرة (2) في الاستبانة

فئات الاستجابة	لتكرار	النسبة %
لا أتفق بشدة	2	2.7
لا اتفق	2	2.7
غير متأكد	22	30.1
أتفق	33	45.2
اتفق بشدة	14	19.2
المجموع	73	100.0

المصدر:إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

3. تبين من النتائج في الجدول (3) أن هناك اتفاق بين افراد العينة تجاه وصف العبارة (3) والتي تنص على (أن تبني معيار IFRIS9 يوفر القبول العالمي للبيانات المالية المنشورة لمصرفنا)، حيث بلغت نسبة الاتفاق (71.2%) مقابل عدم اتفاق (2.8%) على مضمون هذه العبارة، مما يدل على أن هناك مستويات إتفاق جيدة من قبل عينة الدراسة على تبني المعيار IFRS9 كونه يوفر القبول العالمي للبيانات المالية المنشورة لمصارفهم .

الجدول 3: وصف الفقرة (3) في الاستبانة

فئات الاستجابة	لتكرار	النسبة %
لا أتفق بشدة	1	1.4
لا اتفق	1	1.4
غير متأكد	19	26.0
أتفق	43	58.9
اتفق بشدة	9	12.3
المجموع	73	100.0

المصدر:إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

4. يتضح من النتائج في الجدول (4) أن هناك اتفاق بين افراد العينة تجاه وصف العبارة (4) والتي تنص على (أن تطبيق معيار IFRS9 يساعد على تسهيل تداول أسهم مصرفنا في سوق العراق للأوراق المالية.)، حيث بلغت نسبة الاتفاق (72.6%) مقابل عدم اتفاق (27.4%) على مضمون هذه العبارة، مما يدل على مستويات التأييد الجيدة من قبل عينة الدراسة على أن تطبيق معيار IFRS9 يساعد على توفير فرص تداول أسهم المصارف المبحوثة في سوق العراق للأوراق المالية.

الجدول 4: وصف الفقرة (4) في الاستبانة

فئات الاستجابة	تكرار	النسبة %
لا أتفق بشدة	1	1.4
لا اتفق	19	26.0
أتفق	45	61.6

اتفق بشدة	8	11.0
المجموع	73	100.0

المصدر:إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

5. يتضح من النتائج في الجدول (5) أن هناك شدة اتفاق بين افراد العينة تجاه وصف العبارة (5) والتي تنص على (أن تطبيق معيار IFRS9 يوفر في مصرفنا الوقت والجهد على الجهات الرقابية لأداء أنشطة المراجعة)، حيث بلغت نسبة الاتفاق (65.8%) مقابل عدم اتفاق (2.8%) على مضمون هذه العبارة، مما يدل على مستويات التأييد المتوسطة من قبل عينة الدراسة على أن تطبيق معيار IFRS9 يساعد على قيام الجهات الرقابية باداء أنشطة المراجعة بأقل وقت وجهد.

الجدول 5: وصف الفقرة (5) في الاستبانة

فئات الاستجابة	لتكرار	النسبة %
لا أتفق بشدة	1	1.4
لا اتفق	1	1.4
غير متأكد	23	31.5
أتفق	38	52.1
اتفق بشدة	10	13.7
المجموع	73	100.0

المصدر:إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

6. تظهر نتائج الجدول (6) أن هناك اتفاق بين افراد العينة تجاه وصف العبارة (6) والتي تنص على (ضرورة تكييف إجراءات تطبيق معيار IFRS9 وفق بيئة عمل المصارف العراقية) ، حيث بلغت نسبة الاتفاق (71.2%) مقابل عدم اتفاق (1.4%) على مضمون هذه العبارة، مما يدل على أن هناك مستويات تأييد جيدة من قبل عينة الدراسة على ضرورة تكييف إجراءات تطبيق معيار IFRS9 وفق بيئة عمل المصارف العراقية .

الجدول 6: وصف الفقرة (6) في الاستبانة

فئات الاستجابة	لتكرار	النسبة %
لا أتفق بشدة	1	1.4
غير متأكد	20	27.4
أتفق	39	53.4
اتفق بشدة	13	17.8
المجموع	73	100.0

المصدر:إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

7. يتبين من النتائج في الجدول (7) أن هناك اتفاق بين افراد العينة تجاه وصف العبارة (7) والتي تنص على (وجود أعتقاد بأهمية الموائمة بين تطبيق المعايير المحلية مع معيار IFRS9 منعا لأزدواجية التطبيق حيث بلغت نسبة الاتفاق (60.3%) مقابل عدم اتفاق (1.4%) على مضمون هذه العبارة، مما يدل على

مستويات التأييد المتوسطة من قبل عينة الدراسة على ضرورة الموائمة بين تطبيق المعايير المحلية مع معيار IFRS9 وذلك بهدف عدم حدوث التعارض والازدواجية في تطبيقها.

الجدول 7: وصف الفقرة (7) في الاستبانة

فئات الاستجابة	لتكرار	النسبة %
لا أتفق بشدة	1	1.4
غير متأكد	28	38.4
أتفق	33	45.2
اتفق بشدة	11	15.1
المجموع	73	100.0

المصدر:إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

8. يتضح من النتائج في الجدول (8) أن هناك اتفاق بين افراد العينة تجاه وصف العبارة (8) والتي تنص على (التزام الموظفين في المصرف بتطبيق معيار IFRS9 وبمستويات التزام عالية) ، حيث بلغت نسبة الاتفاق (60.3%) مقابل عدم اتفاق (1.4%) على مضمون هذه العبارة، مما يدل على مستويات التأييد المتوسطة من قبل عينة الدراسة والتي تدل على وجود التزام بتطبيق المعيار IFRS9 ولكن بمستويات أتفاق متوسطة.

الجدول 8: وصف الفقرة (8) في الاستبانة

فئات الاستجابة	لتكرار	النسبة %
لا أتفق بشدة	1	1.4
غير متأكد	28	38.4
أتفق	37	50.7
اتفق بشدة	7	9.6
المجموع	73	100.0

المصدر:إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

9. تظهر النتائج في الجدول (9) أن هناك شدة اتفاق بين افراد العينة تجاه وصف العبارة (9) والتي تنص على (تفضيل المصرف الاستمرار في تطبيق معيار IAS39 بدلاً من التحول لتطبيق معيار IFRS9) ، حيث بلغت نسبة الاتفاق (71.2%) مقابل عدم اتفاق (5.5%) على مضمون هذه العبارة، مما يدل على مستويات التأييد الجيدة من قبل عينة الدراسة على أن المصارف المبحوثة تفضل الاستمرار في تطبيق معيار IAS39 بدلاً من التحول لتطبيق معيار IFRS9 وهذا بدوره يؤشر لنا أن المصارف التجارية العراقية لازال غالبيتها تطبق المعيار IAS39.

الجدول 9: وصف الفقرة (9) في الاستبانة

فئات الاستجابة	لتكرار	النسبة %
لا أتفق بشدة	1	1.4

لا اتفق	3	4.1
غير متأكد	17	23.3
أتفق	39	53.4
اتفق بشدة	13	17.8
المجموع	73	100.0

المصدر:إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

10. . يتضح من النتائج في الجدول (10) أن هناك اتفاق بين افراد العينة تجاه وصف العبارة (10) والتي تنص على (أن عدم وجود تشريع قانوني لتطبيق معيار IFRS9 يساهم في عدم الاهتمام بتطبيقه) ، حيث بلغت نسبة الاتفاق (68.3%) مقابل عدم اتفاق بنسبة (0%) على مضمون هذه العبارة، مما يدل على مستويات التأييد المتوسطة من قبل عينة الدراسة على ضرورة أن يكون هناك تشريع قانوني لتطبيق معيار IFRS9 يساهم في عدم الاهتمام بتطبيقه .

الجدول 10: وصف الفقرة (10) في الاستبانة

فئات الاستجابة	لتكرار	النسبة %
غير متأكد	23	31.5
أتفق	35	47.9
اتفق بشدة	15	20.5
المجموع	73	100.0

المصدر:إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

11. يتضح من النتائج في الجدول (11) أن هناك اتفاق بين افراد العينة تجاه وصف العبارة (11) والتي تنص على (أعتقاد أن إدارات المصارف العراقية ليس لديها الرغبة في تطبيق معيار IFRS9) ، حيث بلغت نسبة الاتفاق (63%) مقابل عدم اتفاق (1.4%) على مضمون هذه العبارة، مما يدل على مستويات التأييد المتوسطة من قبل عينة الدراسة على أنه لاتوجد رغبة في تطبيق معيار IFRS9 من قبل إدارات المصارف العراقية.

الجدول 11: وصف الفقرة (11) في الاستبانة

فئات الاستجابة	لتكرار	النسبة %
لا أتفق بشدة	1	1.4
غير متأكد	26	35.6
أتفق	37	50.7
اتفق بشدة	9	12.3
المجموع	73	100.0

المصدر:إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

12. يتبين من النتائج في الجدول (12) أن هناك اتفاق بين افراد العينة تجاه وصف العبارة (12) والتي تنص على (إن إدارة مصرفنا تقدم الدعم غير المحدود من اجل تطبيق معيار IFRS9) ، حيث بلغت نسبة الاتفاق (60.2%) مقابل عدم اتفاق (4.1%) على مضمون هذه العبارة، مما يدل على مستويات التأييد المتوسطة من قبل عينة الدراسة على إن هناك مستويات دعم غيركافية من قبل الادارات المصارف من أجل تطبيق المعيار IFRS9.

الجدول 12: وصف الفقرة (12) في الاستبانة

فئات الاستجابة	لتكرار	النسبة %
لا أتفق بشدة	1	1.4
لا اتفق	2	2.7
غير متأكد	26	35.6
أتفق	35	47.9
اتفق بشدة	9	12.3
المجموع	73	100.0

المصدر:إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

13. يتضح من النتائج في الجدول (13) أن هناك اتفاق بين افراد العينة تجاه وصف العبارة (13) والتي تنص على (أن إدارة المصارف المبحوثة تعمل على تطوير مهارات العاملين لديها من اجل تطبيق معيار IFRS9 من خلال أشراكهم بالدورات التدريبية) ، حيث بلغت نسبة الاتفاق (65.7%) مقابل عدم اتفاق (2.7%) على مضمون هذه العبارة، مما يدل على مستويات التأييد المتوسطة من قبل عينة الدراسة على أن إدارة مصرف تعمل على تطوير مهارات العاملين لديها من اجل تطبيق معيار IFRS9 من خلال أشراكهم بالدورات التدريبية .

الجدول 13: وصف الفقرة (13) في الاستبانة

فئات الاستجابة	لتكرار	النسبة %
لا أتفق	2	2.7
غير متأكد	23	31.5
أتفق	39	53.4
اتفق بشدة	9	12.3
المجموع	73	100.0

المصدر:إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

14. يتضح من النتائج في الجدول (14) أن هناك اتفاق بين افراد العينة تجاه وصف العبارة (14) والتي تنص على (أن عدم تطبيق معيار IFRS9 يرجع إلى الحد من التحكم بمضمون البيانات المالية المنشورة للمصرف)، حيث بلغت نسبة الاتفاق (57.5%) مقابل عدم اتفاق (2.4%) على مضمون هذه العبارة، مما يدل على مستويات التأييد المقبولة من قبل عينة الدراسة على أن عدم تطبيق معيار IFRS9 لايرجع إلى الحد من التحكم بمضمون البيانات المالية المنشورة للمصرف)

الجدول 14: وصف الفقرة (14) في الاستبانة

فئات الاستجابة	لتكرار	النسبة %
لا أتفق بشدة	1	1.4
لا اتفق	1	1.4
غير متأكد	29	39.7
أتفق	35	47.9

اتفق بشدة	7	9.6
المجموع	73	100.0

المصدر:إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

15. يظهر من النتائج في الجدول (15) أن هناك اتفاق بين افراد العينة تجاه وصف العبارة (15) والتي تنص على (أن عدم توفر الخبرات لدى المحاسبين والمدققين في مصرفنا حال دون تطبيق معيار IFRS9) ، حيث بلغت نسبة الاتفاق (69.9%) مقابل عدم اتفاق (2.7%) على مضمون هذه العبارة، مما يدل على عدم توفر الخبرات لدى المحاسبين والمدققين في المصرف يمثل أحد المعوقات ذات ألأهمية في تطبيق معيار IFRS9في مصارف العينة.

الجدول 15: وصف الفقرة (15) في الاستبانة

فئات الاستجابة	لتكرار	النسبة %
لا أتفق	2	2.7
غير متأكد	20	27.4
أتفق	40	54.8
اتفق بشدة	11	15.1
المجموع	73	100.0

المصدر:إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

16. يتضح من النتائج في الجدول (16) أن هناك اتفاق بين افراد العينة تجاه وصف العبارة (16) والتي تنص على (أن تطبيق معيار IFRS9 يساعد في توفير مستويات عالية من الإفصاح) ، حيث بلغت نسبة الاتفاق (63.2%) مقابل عدم اتفاق (1.4%) على مضمون هذه العبارة، مما يدل على وجود نوع من الاتفاق بين على أن عينة الدراسة ترى أن تطبيق معيار IFRS9 يساعد في توفير مستويات عالية من الإفصاح.

الجدول 16: وصف الفقرة (16) في الاستبانة

فئات الاستجابة	لتكرار	النسبة %
لا أتفق	1	1.4
غير متأكد	26	35.6
أتفق	34	46.6
اتفق بشدة	12	16.4
المجموع	73	100.0

المصدر:إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

17. يتضح من النتائج في الجدول (17) أن هناك اتفاق بين افراد العينة تجاه وصف العبارة (17) والتي تنص على (إن تطبيق معيار IFRS9 يساهم في تحسين مستويات الشفافية لعمليات المصارف التجارية) ، حيث بلغت نسبة الاتفاق (72.6%) مقابل عدم اتفاق (1.4%) على مضمون هذه العبارة، مما يدل على مستويات التأييد الجيدة من قبل عينة الدراسة على مساهمة تطبيق معيار IFRS9 في تحسين مستويات الشفافية لعمليات المصارف التجارية.

الجدول 17: وصف الفقرة (17) في الاستبانة

فئات الاستجابة	لتكرار	النسبة %
لا أتفق	1	1.4
غير متأكد	19	26.0
أتفق	43	58.9
اتفق بشدة	10	13.7
المجموع	73	100.0

المصدر:إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

18. يتبين من النتائج في الجدول (18) أن هناك اتفاق بين افراد العينة تجاه وصف العبارة (18) والتي تنص على (أن عدم وجود مساءلة من قبل البنك المركزي على المصارف كان له الدور في عدم الالتزام بتطبيق معيار IFRS9) ، حيث بلغت نسبة الاتفاق (69.9%) مقابل عدم اتفاق (2.8%) على مضمون هذه العبارة، مما يدل على وجود ضعف الدور الرقابي للبنك المركزي العراقي على المصارف التجارية في الزامها بتطبيق المعيار IFRS9 .

الجدول 18: وصف الفقرة (18) في الاستبانة

فئات الاستجابة	لتكرار	النسبة %
لا أتفق بشدة	1	1.4
لا اتفق	1	1.4
غير متأكد	20	27.4
أتفق	40	54.8
اتفق بشدة	11	15.1
المجموع	73	100.0

المصدر:إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

19. يتضح من النتائج في الجدول (19) أن هناك اتفاق بين افراد العينة تجاه وصف العبارة (19) والتي تنص على (أن التساهل في مؤهلات التعيين لدى المصارف يساهم في ضعف الالتزام بالعمل على وفق المعايير المحلية والدولية) ، حيث بلغت نسبة الاتفاق (68.5%) مقابل عدم اتفاق (2.7%) على مضمون هذه العبارة، مما يدل على أتفاق عينة الدراسة على أن مؤهلات التعيين لدى المصارف ضرورية من أجل التزام العاملين بالعمل على وفق المعاير المحلية والدولية .

الجدول 19: وصف الفقرة (19) في الاستبانة

فئات الاستجابة	لتكرار	النسبة %
لا أتفق	2	2.7
غير متأكد	21	28.8
أتفق	42	57.5
اتفق بشدة	8	11.0

المجموع	73	100.0

المصدر:إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

20. يتضح من النتائج في الجدول (20) أن هناك اتفاق بين افراد العينة تجاه وصف العبارة (20) والتي تنص على (أن عدم تناسب معيار IFRS9 مع بيئة المصارف العراقية له الأثر في ضعف مستويات تطبيقه) ، حيث بلغت نسبة الاتفاق (73.9%) مقابل عدم اتفاق (2.7%) على مضمون هذه العبارة، مما يدل على أن معيار IFRS9 لايتناسب ولايتوافق مع البيئة المصارف العراقية والتي كانت السبب في ضعف مستويات التطبيق ذلك المعيار.

الجدول 20:وصف الفقرة (20) في الاستبانة

فئات الاستجابة	لتكرار	النسبة %
لا أتفق	2	2.7
غير متأكد	17	23.3
أتفق	39	53.4
اتفق بشدة	15	20.5
المجموع	73	100.0

المصدر:إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

وأستنادا لنتائج وصف أراء عينة البحث يتضح أن هناك أختلاف في مستويات اتفاق أفراد العينة تجاه متطلبات تطبيق معيار IFRS9 وبذلك يتم قبول فرضية الرئيسية الأولى والتي تنص على أنه (تختلف أراء افراد العينة في المصارف التجارية المبحوثة تجاه وصف متطلبات تطبيق معيار IFRS9)

4.2 تحليل أهمية مستويات معيار IFRS9:

تم اجراء اختبار t للعينة الواحدة وعند قيمة اختبار تساوي (3) كونها القيمة التي تتوسط أوزان مقياس الاستبانة وذلك بهدف التعرف على مستويات أهمية فقرات الاستبانة والتي تناولت معيار IFRS9 من وجهة نظر أفراد العينة في المصارف المستجيبة وقد كانت النتائج المذكورة في الجدول (21) تشير إلى الآتي:

1. تبين أن متوسط الإجابة لفقرة تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في المصارف المبحوثة قد جاء بقيمة (4.26) وبنسبة استجابة (85%) وحيث أن هذا المتوسط أكبر من قيم المتوسطات للفقرات الأخرى فإن ذلك يدل على أن هناك ضرورة عالية لتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في المصارف التجارية العراقية وفي مقدمتها المعيار IFRS9، ويؤكد مستوى أهمية هذه الفقرة قيمة t والتي بلغت (52.927) وبدلالة إحصائية (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية الافتراضية (0.05).

2. يلاحظ أن متوسط الإجابة لفقرة أن التساهل في مؤهلات التعيين لدى المصارف يساهم في ضعف الالتزام بالعمل على وفق المعايير المحلية والدولية. قد جاء بقيمة (3.63) وبنسبة استجابة (73%) وحيث أن هذا المتوسط أقل من قيم المتوسطات للفقرات الأخرى، ويؤكد مستوى أهمية هذه الفقرة قيمة t والتي بلغت (11.135) وبدلالة إحصائية (0.003) وهي أقل من مستوى المعنوية الافتراضية (0.05). مما يشير إلى أنها أقل أهمية من باقي فقرات تطبيق معيار IFRS9 وعلى وفق آراء عينة الدراسة.

3. تراوحت مؤشرات المتوسط ونسبة الاستجابة وقيم t والدلالة الإحصائية بين قيم الفقرتين السابقتين مما يدل على وجود اختلاف في مستويات أهمية تطبيق معيار IFRS9 في المصارف المستجيبة.

الجدول 21: مستويات أهمية معيار IFRS9 في المصارف المستجيبة

ت	الفقرة	متوسط الإجابة	نسبة الاستجابة	قيمة t	الدلالة الاحصائية
1	اعتقد بضرورة تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية IFRS في المصارف التجارية العراقية.	4.26	0.85	52.927	.000
2	نقوم في مصرفنا بتطبيق معيار IFRS9 على وفق تعليمات الجهات الرقابية المحلية والدولية.	3.75	0.75	25.866	.000
3	يوفر تبني معيار IFRS9 القبول العالمي للبيانات المالية المنشورة لمصرفنا.	3.79	0.76	29.675	.000
4	يساعد تطبيق معيار IFRS9 على تسهيل تداول أسهم مصرفنا في سوق العراق للأوراق المالية.	3.81	0.76	31.833	.000
5	يوفر تطبيق معيار IFRS9 في مصرفنا الوقت والجهد على الجهات الرقابية لأداء أنشطة المراجعة.	3.75	0.75	28.209	.000
6	ضرورة أن يتم تكييف إجراءات تطبيق معيار IFRS9 على وفق بيئة عمل المصارف العراقية.	3.86	0.77	35.937	.000
7	نعتقد بأهمية الموائمة بين تطبيق المعايير المحلية مع معيار IFRS9 وذلك لمنع الازدواجية في التطبيق.	3.74	0.75	28.950	.000
8	يلتزم الموظفين في مصرفنا بتطبيق معيار IFRS9 وبمستويات التزام عالية.	3.67	0.73	20.292	.000
9	نفضل في مصرفنا الاستمرار في تطبيق معيار IAS39 بدلاً من التحول لتطبيق معيار IFRS9.	3.82	0.76	39.711	.000
10	إن عدم وجود تشريع قانوني لتطبيق معيار IFRS9 ساهم في عدم الاهتمام بتطبيقه.	3.89	0.78	36.291	.000
11	نعتقد أن إدارات المصارف العراقية عموماً ليس لديها الرغبة في تطبيق معيار IFRS9.	3.73	0.75	23.524	.000
12	نرى إن إدارة مصرفنا تقدم الدعم غير المحدود من اجل تطبيق معيار IFRS9.	3.67	0.73	18.075	.001
13	تعمل إدارة مصرفنا على تطوير مهارات العاملين لديها من اجل تطبيق معيار IFRS9 وذلك بمشاركتهم بالدورات التدريبية.	3.75	0.75	25.631	.000
14	يرجع عدم تطبيق معيار IFRS9 إلى الحد من التحكم بمضمون البيانات المالية المنشورة للمصرف.	3.77	0.75	27.513	.000
15	إن عدم توفر الخبرات لدى المحاسبين والمدققين في مصرفنا لا يساعد على تطبيق معيار IFRS9.	3.82	0.76	35.747	.000
16	يساعد تطبيق معيار IFRS9 على توفير مستويات عالية من الإفصاح.	3.78	0.76	24.180	.000
17	إن تطبيق معيار IFRS9 يساهم في تحسين مستويات الشفافية لعمليات المصارف التجارية.	3.84	0.77	36.328	.000

18	إن عدم وجود عقوبات من قبل البنك المركزي على المصارف ساعد في عدم الالتزام بتطبيق معيار IFRS9.	3.81	0.76	32.953	.000
19	ساهم التساهل في مؤهلات التعيين لدى المصارف على ضعف الالتزام بالعمل على وفق المعايير المحلية والدولية.	3.63	0.73	11.135	.003
20	نعتقد أن عدم تناسب معيار IFRS9 مع بيئة المصارف العراقية له الأثر في ضعف مستويات تطبيقه.	3.92	0.78	35.189	.000

المصدر:إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

وبالاستناد على نتائج تحليل مستويات الأهمية يتبين أن هناك اختلاف في مستويات أهمية تطبيق معيارIFRS9 بين أفراد العينة في المصارف المبحوثة مما يشير الى قبول الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على أنه (تختلف أهمية مستويات ومديات تطبيق معيار(IFRS9) على وفق أراء العينة في المصارف المبحوثة)

4.3 تحليل الفروقات بين المصارف:

نتناول في المحور الحالي الفروقات بين المصارف المستجيبة في وجهات نظرهم تجاه تطبيق معيار IFRS9 والتي كانت نتائجها والموضحة في الجدول (22) وكالآتي:

1. تبين أن هناك فروقات بين المصارف المستجيبة تجاه مضامين العبارات (3 و 7 و 13 و 17) وذلك استناداً لقيم الدلالة الإحصائية لاختبار الفروقات ANOVA والتي بلغت (0.006)، (0.013)، (0.014)، (0.005) وعلى التوالي والتي جاءت جميعها أقل من مستوى الدلالة الافتراضية (0.05). وللتعرف على أي المصارف كانت مصدراً لتلك الفروقات فقد تم اجراء الاختبارات البعدية وبطريقة (Duncan)، وتبين الآتي:

أ. أن الفروقات تجاه العبارة (3) كان مصدرها مصرف المنصور وذلك استناداً لقيمة الوسط الحسابي لاختبار (Duncan) والبالغة (4.57) والتي كانت أكبر من قيم الأوساط الحسابية للمصارف الأخرى، مما يدل على أن مصرف المنصور يركز في تبنيه وتطبيقه لمعيار IFRS9 على أهمية القبول العالمي لبياناته المالية المنشورة على وفق هذا المعيار.

ب. أن الفروقات تجاه العبارة (7) كان مصدرها مصرف المنصور وذلك استناداً لقيمة الوسط الحسابي لاختبار (Duncan) والبالغة (4.29) والتي كانت أكبر من قيم الأوساط الحسابية للمصارف الأخرى، مما يدل على أن مصرف المنصور يركز في تبنيه وتطبيقه لمعيار IFRS9 على أهمية الموائمة بين تطبيق المعايير المحلية مع معيار IFRS9 وذلك لمنع الازدواجية في التطبيق.

ت. أن الفروقات تجاه العبارة (13) كان مصدرها مصرف الشرق الأوسط وذلك استناداً لقيمة الوسط الحسابي لاختبار (Duncan) والبالغة (4.29) والتي كانت أكبر من قيم الأوساط الحسابية للمصارف الأخرى، مما يدل على أن مصرف الشرق الأوسط يركز في تبنيه وتطبيقه لمعيار IFRS9 على أهمية تطوير مهارات العاملين لديه من اجل تطبيق المعيار IFRS9 وذلك بمشاركتهم في الدورات التدريبية.

ث. أن الفروقات تجاه العبارة (17) كان مصدرها المصرف المتحد وذلك استناداً لقيمة الوسط الحسابي لاختبار (Duncan) والبالغة (4.71) والتي كانت أكبر من قيم الأوساط الحسابية للمصارف الأخرى، مما يدل على أن المصرف المتحد يركز في تبنيه وتطبيقه لمعيار IFRS9 على أن هذا المعيار يساهم في تحسين مستويات الشفافية لعمليات المصارف التجارية.

2. تبين عدم وجود فروقات بين المصارف المستجيبة تجاه مضامين العبارات الأخرى (أي عدا العبارات التي ذكرت في الفقرة السابقة) وذلك استناداً لقيم الدلالة الإحصائية لاختبار الفروقات ANOVA والتي كانت قيمها جميعاً أكبر من مستوى الدلالة الافتراضية (0.05) للدراسة مما يدل على أن المصارف كافة لا فروق بينها في تبنيها لتطبيق المعيار IFRS9 وذلك بموجب مضامين تلك العبارات.

الجدول 22: اختبار الفروقات بين المصارف

رقم العبارة	قيمة F المحسوبة	قيمة P-V المحسوبة	الدلالة الاحصائية	المتوسطات حسب اختبار Duncan		المصرف مصدر الفروقات
				أقل قيمة	أكبر قيمة	
1	1.021	0.437	لا توجد فروقات	-	-	-
2	1.304	0.248	لا توجد فروقات	-	-	-
3	2.887	0.006	توجد فروقات	3.43	4.57	المنصور
4	1.225	0.293	لا توجد فروقات	-	-	-
5	0.871	0.564	لا توجد فروقات	-	-	-
6	0.934	0.509	لا توجد فروقات	-	-	-
7	2.593	0.013	توجد فروقات	3.29	4.29	المنصور
8	1.127	0.357	لا توجد فروقات	-	-	-
9	0.466	0.905	لا توجد فروقات	-	-	-
10	0.597	0.810	لا توجد فروقات	-	-	-
11	1.084	0.388	لا توجد فروقات	-	-	-
12	0.743	0.682	لا توجد فروقات	-	-	-
13	2.557	0.014	توجد فروقات	3.00	4.29	الشرق الأوسط
14	1.044	0.419	لا توجد فروقات	-	-	-
15	0.953	0.493	لا توجد فروقات	-	-	-
16	1.272	0.266	لا توجد فروقات	-	-	-
17	2.878	0.005	توجد فروقات	3.33	4.73	المتحد
18	1.293	0.254	لا توجد فروقات	-	-	-
19	1.278	0.263	لا توجد فروقات	-	-	-
20	1.374	0.213	لا توجد فروقات	-	-	-
مستوى المعنوية الافتراضي = 0.05			**قيمة F الجدولية بدرجات حرية (10، 62) = 1987**			

المصدر: إعداد الباحثان على نتائج التحليل الاحصائي. N = 73

وأستنادا على نتائج التحليل يلاحظ أن هناك فروقات بين عدد من مصارف العينة تجاه تطبيق معيارIFRS9 ممايعني أن تطبيق هذا المعيارلايتم بنفس المستويات ولذلك يتم قبول الفرضية الرئيسية الثالثة والتي تنص على أنه (توجد فروقات في أراء عينة البحث تجاه معيار (IFRS9).

4. الاستنتاجات والمقترحات

5.1 الاستنتاجات

1. وجود تأييد عالي من قبل المصارف التجارية العاملة في أقليم كوردستان على تطبيق المعايير المحاسبة الدولية والمعايير الإبلاغ المالي الدولية .

2. أظهرت النتائج ان هناك نسبة مايقارب ثلث المستجبين لا تقوم بتطبيق المعيار IFRS9 في مصارفهم وأنما تقوم بتطبيق المعايير خارج تعليمات الجهات الرقابية المحلية والدولية .
3. إن تطبيق المعيار IFRS9 يساعد على قيام الجهات الرقابية بأداء انشطة المراجعة بأقل وقت وجهد .
4. هناك مستويات اتفاق جيدة من قبل عينة الدراسة على تبني المعيار IFRS9 ويوفر تطبيق المعيار القبول العالمي لبياناتهم المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية .
5. ضرورة تكييف إجراءات تطبيق معيار IFRS9 وفق بيئة عمل المصارف العراقية العاملة في أقليم كوردستان .

5.2 المقترحات

1. ضرورة مراجعة قواعد وسياسات الائتمان في المصارف العراقية والعاملة في اقليم كوردستان العراق وتقديم رؤية استراتجية مبنية على التنبؤ بالخسائر الائتمانية لكي تتوافق مع متطلبات IFRS9.
2. أهمية التعاون والتنسيق بين إدارات التمويل والأئتمان للمصارف التجارية العاملة في أقليم كوردستان من أجل إعادة النظر في سياسات تصنيف الائتمان وتطبيق معيار IFRS9.
3. هناك ضرورة الموائمة بين تطبيق المعايير المحلية مع معيار IFRS9 وذلك بهدف عدم حدوث التعارض للإزدواجية في تطبيقها.
4. ضرورة أن تقوم الجهات الرقابية ممثلة بالبنك المركزي بمتابعة والزام المصارف التجارية كافة بتطبيق معيار IFRS9 ضمن عملياتها المصرفية .

قائمة المصادر

أولاً: المصادر باللغة العربية

أ. **التقارير والوثائق الرسمية:**

1. الموقع الالكتروني الرسمي لسوق العراق للأوراق المالية من سنة (2010-2019). (www.isx-iq.net).
2. الموقع الالكتروني الرسمي للبنك المركزي العراقي (https://www.cbi.iq/).

ب. **الرسائل والاطاريح الجامعية**

1. عبدالحميد أحمد شاهين ، رجب محمد عمران احمد بغدادي ،(2020)، **القياس المحاسبي لمخاطر الأئتمان في ضوء المعايير الرقابة المصرفية لبازل والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 -دراسة ميدانية بالبنوك التجارية المصرية** ، بحث منشور ، كلية التجارة ، جامعة سادات .
2. النصراوي ، سلام عادل عباس، (2017)، **آلية مقترحة لتكييف متغيرات البيئة المحلية باتجاه التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة و الابلاغ المالي IFRS/IAS** ، مجلس كلية الإدارة و الاقتصاد / جامعة القادسية.
3. ترداية، وليد، (2018)، **تبني معايير الدولية للتقارير المالية في الدول العربية IFRS**، دائرة شؤن المالية والحاسب الالي ،صندوق النقد العربي، سلسلة محاسب العربي .

ت. **البحوث العلمية من المجلات والندوات**

1. عرنوق، بهاءغازي،(2014)"**اثر التحول ،إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 في قياس الادوات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية -دراسة تطبيقية** "، جامعة **الجزائرية : متطلبات** دمشق ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد الاول، المجلد 30 .
2. محمد، صلاح على أحمد، حامد،محجوب عبدالله، (2017) ، **دراسة تحليلية للأثارالمترتبة على تبني IFRS9 على السياسة الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية** ، مجلة علوم الاقتصادية والادارية والقانونية ،المجلة العربية للعلوم ونشر الابحاث (AJSRP)العدد9 المجلد 1، نوفمبر.
3. سميرة مشراوي ،(2019)، **اثر خسائر الائتمانية المتوقعة وفق المعيار رقم (9) على راس المال التنظيمي حالة بنك دبي الاسلامي** ، جامعة عمار ثليجي ، الأغواط - جزائر ، المجلد 12، العدد 2 ، ص 742-755
4. ارفق محمد مسعد شرهان ، (2019) ، **تأثير السياسة الأئتمانية تجاه المنشآت الصغيرة في حجم النشاط المصرفي اليمني - دراسة تحليلية قياسية على بنكي التضامن الاسلامي والأمل لتمويل الاصغر**، كلية علوم ادارية والحاسبات ، رداع مجلد جامعة بيضاء ، مجلد 1 ، عدد 2، ديسمبر 2019.
5. خضير، أسماء طه ، (2019) ، **المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للادوات المالية ،شركة يونغ وأرنست للتدريب العلمي.**

6. الحضراوي ، عمر يوسف عمر، IFRS92020معايير المحاسبة الدولية (ملخص شامل للمعايير بلغة العربية ،هيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ,اكتوبر 2019.

7. تومان، نبيل عبدالحر، (2018)،"**أثر تطبيق المعيارالدولي للابلاغ المالي رقم9 الادوات المالية على المحافظ الائتمانية للمصارف العراقية الخاصة -بحث تطبيقي في مصرف بغداد** ،الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين ،العدد5 ،السنة الخامسة ، اذار -مارس .

ث. الكتب

1. الشجيري ، محمد حويش علاوي ،(2020)،**المحاسبة الدولية ومعايير الابلاغ المالي الدولية** ،جامعة العراقية ، بغداد،دار الهاشمي للطباعة والنشر .

ثانيا المصادر باللغة الأنكليزية

1- Mohamed Gomaa et al,(2019) Testing the Efficacy of Replacing the Incurred credit Loss model with the Expected credit Loss model ,European accounting review ,vol.28,NO2

2- R.V. Venkata Subramina ,**saliemn differences between IAS39 and IFRS9**,December23,(2009), p.13

3- Niklas Frykstrom and Jieying Li ، IFRS9 ، The new accounting standard for credit Loss recognition ، working paper ، SVERIGES Risk bank ، 2018.

4- BeerbaumD*,(2015) ,**Significant Increase in Credit Risk Accounting to IFRS9:Implications for Financial Institutions**, International Journal of Economics &Management sciences,2015,4:9 http/dx.doi/10.4172-6359.1000287

5- European Parliament, (2015) , **The significance of IFRS9 for Financial Stability and Supervisory Rules,DIRECTORATE GENERAL FOR INTERNAL POLICIES** ,POLICY DEPARTMENT A: ECONOMIC AND SCIENTIFIC POLICY,2015.

6- Zoltan Novotny-Farkas,(2016), The Interaction of the IFRS9Expected Loss Approach with Supervisory Rules and Implications for Financial Stability, Lancaster L AL4YX,UK,JUNE 2016,P5

الملحق (1) أنموذج أستمارة الاستبانة

حكومة أقليم كوردستان العراق

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة دهوك/ كلية الإدارة والاقتصاد /قسم المحاسبة

الدراسات العليا/ماجستير

م/ استمارة استبانة

السادة المحترمين/ تحية طيبة وبعد...

نضع بين أيديكم استبياناً خاصاً بجمع البيانات المتعلقة بإنجاز البحث الموسوم (تبني بند الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن معيار IFRS9 وتأثيره في السياسة الائتمانية للمصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية دراسة تحليلية لبيانات عينة من المصارف التجارية العاملة في إقليم كوردستان - العراق)، راجين تعاونكم معنا في الإجابة على الفقرات المؤشرة في متن هذه الاستمارة علماً أنها ستستخدم لأغراض البحث العلمي.

ملاحظات:

1- يرجى وضع علامة (√) في الحقل الذي تراه مناسباً من وجهة نظرك.

2- يرجى الإجابة على جميع الأسئلة علماً أن ترك أي سؤال دون الإجابة يعني عدم صلاحية الاستمارة للتحليل والقياس.

3- سيتم التعامل مع إجاباتكم بسرية وستعرض النتائج الإجمالية بشكل أعداد ومجاميع ومؤشرات إحصائية عامة وسوف نستخدمها لأغراض هذا البحث العلمي حصراً.

ولكم منا جزيل الشكر والتقدير.

الباحثة طالبة ماجستير
سفين صديق حسن

المشرف /الاستاذ مساعد
د. حسين امين حسين

أولاً: البيانات الشخصية

1-الجنس: ذكر ( ) أنثى ( ).

2- المركز الوظيفي: مدير مصرف ( ) معاون مدير مصرف ( ) مدقق حسابات المصرف ( ) مدير قسم الائتمان ( ) مواظف الائتمان ( ) .

3-المؤهل العلمي: إعدادية فما دون ( ) دبلوم ( ) بكالوريوس ( ) شهادة عليا ( ).

4- التخصص العلمي : المحاسبية ( ) التجارة ( ) علوم مالية والمصرفية ( ) إدارة الاعمال ( ) أخرى ( )

5-إجمالي الخدمة في مجال العمل المصرفي: من 1 سنة إلى10 سنوات ( )

من 11 سنوات إلى 20سنوات ( ) 21 سنةفأكثر ( ).

ثانيا: تطبيق المعيار IFRS9

ت	العبارة	اتفق بشدة	اتفق	غير متأكد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1.	اعتقد بضرورة تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS9)في المصارف التجارية العراقية.					
2.	نقوم في مصرفنا بتطبيق معيار IFRS9 على وفق تعليمات الجهات الرقابية المحلية والدولية.					
3.	يوفر تبني معيار IFRS9 القبول العالمي للبيانات المالية المنشورة لمصرفنا.					
4.	يساعد تطبيق معيار IFRS9 على تسهيل تداول أسهم مصرفنا في سوق العراق للأوراق المالية.					
5.	يوفر تطبيق معيار IFRS9 في مصرفنا الوقت والجهد على الجهات الرقابية لأداء أنشطة المراجعة.					
6.	ضرورة أن يتم تكييف إجراءات تطبيق معيار IFRS9 على وفق بيئة عمل المصارف العراقية.					
7.	نعتقد بأهمية الموائمة بين تطبيق المعايير المحلية مع معيار IFRS9 وذلك لمنع الازدواجية في التطبيق.					
8.	يلتزم الموظفين في مصرفنا بتطبيق معيار IFRS9 وبمستويات التزام عالية.					

.9	نفضل في مصرفنا الاستمرار في تطبيق معيار IAS39 بدلاً من التحول لتطبيق معيار IFRS9.					
.10	إن عدم وجود تشريع قانوني لتطبيق معيار IFRS9 ساهم في عدم الاهتمام بتطبيقه.					
.11	نعتقد أن إدارات المصارف العراقية عموماً ليس لديها الرغبة في تطبيق معيار IFRS9.					
.12	نرى إن إدارة مصرفنا تقدم الدعم غير المحدود من اجل تطبيق معيار IFRS9.					
.13	تعمل إدارة مصرفنا على تطوير مهارات العاملين لديها من اجل تطبيق معيار IFRS9 وذلك بمشاركتهم بالدورات التدريبية.					
.14	يرجع عدم تطبيق معيار IFRS9 إلى الحد من التحكم بمضمون البيانات المالية المنشورة للمصرف.					
.15	إن عدم توفر الخبرات لدى المحاسبين والمدققين في مصرفنا لا يساعد على تطبيق معيار IFRS9.					
.16	يساعد تطبيق معيار IFRS9 على توفير مستويات عالية من الإفصاح.					
.17	إن تطبيق معيار IFRS9 يساهم في تحسين مستويات الشفافية لعمليات المصارف التجارية.					
.18	إن عدم وجود عقوبات من قبل البنك المركزي على المصارف ساعد في عدم الالتزام بتطبيق معيار IFRS9.					
.19	ساهم التساهل في مؤهلات التعيين لدى المصارف على ضعف الالتزام بالعمل على وفق المعايير المحلية والدولية.					
.20	نعتقد أن عدم تناسب معيار IFRS9 مع بيئة المصارف العراقية له الأثر في ضعف مستويات تطبيقه.					